

سعيًا منه لطمأنة الأمريكيين المتخوفين بعد اعتداء سان بيرناردينو

أوباما يتعهد للأمريكيين بالقضاء على تنظيم الدولة الإسلامية

■ التهديد الإرهابي حقيقي ولكننا سننتصر عليه وعلى أي تنظيم آخر يحاول إيذاءنا
■ قواتنا ستواصل مطاردة المتآمرين الإرهابيين في أي بلد كان ذلك ضرورياً

تعهد الرئيس الأميركي باراك أوباما في خطاب إلى الأمة مساء أمس بمطاردة الإرهابيين أينما كانوا والقضاء على تنظيم الدولة الإسلامية. سعيًا منه لطمأنة الأمريكيين المتخوفين بعد اعتداء سان بيرناردينو. وفي مواجهة الاستنكاف والتشكيك في قيادته وفي استراتيجية بعد الحادثة التي وقعت 14 قتيلا في سان بيرناردينو بولاية كاليفورنيا قال أوباما في الخطاب الذي ألقاه من المكتب البيضاوي أن التهديد الإرهابي حقيقي ولكننا سننتصر عليه. سنقتضي على تنظيم الدولة الإسلامية وعلى أي تنظيم آخر يحاول إيذاءنا. وأقر بأن العديد من الأمريكيين يشعرون أن كانوا يواجهون «سرطاناً لا علاج أتيا له» فأكد أن «قواتنا ستواصل مطاردة المتآمرين الإرهابيين في أي بلد كان ذلك ضرورياً» داعياً مواطنيه إلى عدم الاستسلام للخوف وعدم الانجرار إلى وسم المسلمين. وجدد أوباما التأكيد على أن المعركة ليست مع الإسلام وقال إن «تنظيم الدولة الإسلامية لا يتحدث باسم الإسلام، أنهم مجرمون



باراك أوباما

■ المعركة ليست مع الإسلام.. والمسلمون حلفاء لا يجب استبعادهم بالريبة أو الكراهية
■ لا يمكننا انكار واقع أن أيديولوجية متطرفة انتشرت في بعض المجتمعات المسلمة

هذين الشخصين سلكا طريق التطرف المظلم، مضيفا أنهما «خزنا أسلحة هجومية ونخاشن وقنايل، وبالتالي فإن ذلك كان عملاً إرهابياً». وأكد تنظيم الدولة الإسلامية السبت عبر إذاعة البيان الناطقة باسمه أن اثنين من «انصاره» نفذوا هجوم سان بيرناردينو من دون أن ينسبوا رسمياً الاعتداء. وقسم الزوجان المسلمان بفتح النار بالبنادق الهجومية والعبوات الناسفة والآل النخاشن على حفل غداء بمناسبة عيد الميلاد كان يشارك فيه زملاء لاسيد فاروق ما وقع 53 ضحية بينهم 14 قتيلا. قبل أن تقتلها الشرطة. وعشر الآل بي أي في منزل الزوجين على «مؤشرات إلى تطرفهما» مشيراً إلى «احتمال أن يكونوا استهدفوا منظمات إرهابية أجنبية» ولكن من غير أن يجد أدلة على أنهما كانا جزءاً من شبكة منظمة أو خلية. ودعا أوباما مجدداً الكونغرس إلى تشديد الرقابة على الأسلحة الفردية بعدما تبين أن القاتلين تمكنوا من تخزين ترسانة حقيقية من الأسلحة بصورة سهلة وقانونية.

وقبل عام من خروجه من البيت الأبيض، واجه الرئيس الأميركي صهوية في اقتناع بلاده بجسدي استراتيجيته لمكافحة الجهاديين الذين تبنوا في الأشهر الماضية عدداً من الاعتداءات في جميع أنحاء العالم ومنها اعتداءات باريس في 13 نوفمبر. وبجانب استطلاع الرأي الذي جرى قبل حادث إطلاق النار في البيت الأبيض، واجهه الرئيس الأميركي صهوية في اقتناع بلاده بجسدي استراتيجيته لمكافحة الجهاديين الذين تبنوا في الأشهر الماضية عدداً من الاعتداءات في جميع أنحاء العالم ومنها اعتداءات باريس في 13 نوفمبر. وبجانب استطلاع الرأي الذي جرى قبل حادث إطلاق النار في

بأكثر من 28 في المئة وفقاً لتقديرات وزارة الداخلية الجبهة الوطنية تصدر نتائج الانتخابات المحلية الفرنسية

في وضع «حاجز» أمام اليمين المتطرف بالمناطق المعرضة لخطر من الجبهة الوطنية والتي تراجع فيها اليسار أمام تقدم اليمين. وأضاف: في أعقاب اجتماع طارئ لحزب الرئيس فرنسوا هولاند أنه «خلال السنوات الخمس المقبلة، لن يكون للاشتراكيين أي تمثيل في مجلسي هاتين للمنطقتين». من جهته، سارع زعيم المعارضة اليمينية الرئيس السابق نيكولا ساركوزي إلى رفض أي تحالف مع اليسار بالدورة الثانية من هذه الانتخابات لطعن الطريق أمام اليمين المتطرف، ما قد يزيد من فرص حزب الجبهة الوطنية في تعزيز نتائجه بالدورة الثانية. ورفض ساركوزي أي «اندماج» مع الاشتراكيين وأي «مذبح» للوائح حزبية (الجمهوريين) الذي قال إنه يمثل «البديل الوحيد الممكن» بالمناطق التي قد يفوز فيها حزب الجبهة الوطنية. وجاء حزب الجمهوريين المحافظ الذي يتنحى لـ ساركوزي بالمركز الثاني في الجولة الأولى للانتخابات المحلية، بعد الجبهة الوطنية اليمينية المتطرفة، لكنه تفوق على الحزب الاشتراكي.



رئيسة حزب الجبهة الوطنية مارين لوبان

الثانية الحاسمة التي تجري الأحد المقبل. وقال كامباديليس، في كلمة يعقدها الحزب في باريس، إن الحزب الاشتراكي سيساعد

وأعلن الأمين العام للحزب الاشتراكي جان كريستوف كامباديليس أن حزبه سيسمح للاشتراكيين بتأييد المحافظين في المنطقتين بجولة الانتخابات

حقق حزب الجبهة الوطنية اليميني الفرنسي للتطرف تقدماً قياسياً على الأحزاب التقليدية في الجولة الأولى من انتخابات المحلية، بأكثر من 28 في المئة وفقاً لتقديرات وزارة الداخلية الفرنسية. في حين أعلن الحزب الاشتراكي الحاكم في فرنسا أسس الأول انسحابه من منطقتين رئيسيتين على الأقل بالدورة الثانية من انتخابات المناطق المقررة يوم 13 ديسمبر الحالي بهدف تشكيل «سد جمهوري» لمنع اليمين المتطرف من الفوز بها. وحل حزب الجبهة الوطنية اليميني المتطرف بالطلبة في ست مناطق على الأقل من أصل 13 بالدورة الأولى من انتخابات المناطق. جاءها نسبة أصوات قياسية تتراوح بين 27.2 و30.8 في المئة، طبقاً لتقديرات أولية نشرتها استطلاعات للرأي. وقد وصفت زعيمة الحزب مارين لوبان هذه النتائج بأنها «رائعة» مضيفة أن حزبها أثبت أنه الأول في البلاد. وقالت لوبان بعد الإدلاء بصوتها «ما زلتنا في الدورة الأولى، لكن يبدو أننا في

فوز كاسح للمعارضة بانتخابات فنزويلا



الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو قبل الإدلاء بصوته في مركز اقتراع خلال الانتخابات البرلمانية

حققت المعارضة في فنزويلا فوزاً ساحقاً في الانتخابات التشريعية التي جرت الأحد الماضي بعد أن حصلت على ثلثي مقاعد البرلمان، مما سيؤدي إلى تغيير موازين القوى في البلاد بعد 17 عاماً من الحكم الاشتراكي. وأقر الرئيس نيكولاس مادورو بزعيمه حزبه في الانتخابات، مؤكداً في كلمة تلفزيونية بعد إعلان النتائج رسمياً «نقول لفنزويلا إن الدستور والديمقراطية انتصرا». غير أنه أعاد إلى الأذهان التاريخ الطويل للافلاتات العسكرية بأميركا اللاتينية، وحلّ مسؤولية ما سماه الخساسة «الظرفية» على المعارضين الذين قال إنهم لطمأنا تامراً لتفويض استقرار ثورته الاشتراكية. وأكد الرئيس في كلمته بهذا الصدد «استلعب القول إن الحرب الاقتصادية انتصرت». وفازت المعارضة بنحو 99 مقعداً على الأقل من مقاعد الجمعية الوطنية البالغ عددها 167. وفق رئيسة المفوضية الوطنية للانتخابات، تيمبسي لوسينا، ونال الحزب الاشتراكي الحاكم 46 مقعداً بينما لم تعلن بقية النتائج. وما إن أعلنت النتائج الجزئية، حتى نزل انصار المعارضة في شوارع العاصمة كراكاس التي ضجت بتهافتات الفرح والألعاب النارية. وكان قادة المعارضة قد استبقوا إعلان النتائج الرسمية بالفلو. بعد ساعات من إلحاق صناديق الاقتراع، إنهم فازوا بأغلبية مقاعد البرلمان للمرة الأولى منذ عام 1998.

زلزال بقوة 7.2 درجات يضرب طاجيكستان

ضرب صباح أمس زلزال بقوة 7.2 درجات على مقياس ريختر مناطق شرقي طاجيكستان. وأعلن المعهد الجيوفيزيائي الأميركي أن الزلزال وقع على عمق 28 كلم، في منطقة ثالية على بعد 345 كلم شرق العاصمة دوشنبه، وغرب وباكستان.

سجل بيانات الركاب بأوروبا يثير انتقادات حقوقية

من أشكال المراقبة الممعم. وهو أمر يمكن أن يكون فعالاً ولكن في حالات نادرة وبضوابط. ففي الديمقراطية، المواطنون هم الذين يراقبون المؤسسات وليس العكس». وفي ظل الوضع الأمني الذي يخيم على مجموعة من العواصم الأوروبية بعد هجمات باريس، يستبعد أن يتراجع الأوروبيون عن اعتماد التشريع الخاص بإنشاء سجل بيانات للركاب، رغم إجماع الحقوقيين على انتهاكه الصارخ للحقوق الأساسية للمواطنين. وقالت الخبيرة بالشؤون الأوروبية أنا بيسونير، للجزيرة نت «من المتوقع أن يصوت على الاتفاق يوم 10 ديسمبر «الجاري» من قبل لجنة الحريات المدنية والعدل والشؤون الداخلية بالبرلمان الأوروبي». وبعد ذلك، يتم وضع مشروع التوجيه للتصويت عليه في جلسة عامة بالبرلمان أواخر 2016 قبل أن يوافق عليه رسمياً من قبل مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي، مشيرة إلى أن الدول الأعضاء ستستمد بعد ذلك التشريع بقوانينها الوطنية ليدخل حيز التنفيذ في غضون سنتين.

هذه البيانات تضم «معلومات عن المكان الشاغر بالطائرة وطريقة الدفع ووزن الأمتعة ومدة السفر، وأحياناً اسم الفندق أو أسماء الأشخاص المسافرين معاً. بل وفي بعض الحالات، يتم أيضاً سرد البيانات الطبية، كالسفر في كرسي متحرك مثلاً، أو معلومات عن النظام الغذائي للمسافر، كما يمكن لشركات الطيران أيضاً إضافة تعليقات حرة عن المسافر». وأشار إلى أن هذا يطرَح العديد من المشاكل، إضافة إلى أن تلك البيانات تشمل في بعض الأحيان عناصر ليست دقيقة، كما يشدّ فاليه. وفي السياق نفسه، قال عضو وكالة الحقوق الأساسية في الاتحاد الأوروبي ماريو أوتيمير للجزيرة نت «هذا النظام انتهاك كبير للحقوق الشخصية. والسؤال الأساسي: هل نحن بحاجة إلى جمع البيانات بهذه الكثافة لمكافحة الإرهاب؟». وهو السؤال الذي لم يتردد في طرحه المدير التنفيذي لمركز أبحاث أيضاً إميليو دي كابيتاني بقوله «ما هو واضح هو أن الجمع العشوائي للبيانات هو شكل

بعد أكثر من ثلاثة أسابيع على هجمات باريس، ما زالت قضية مكافحة ما يسمى الإرهاب على رأس جدول أعمال جل المسؤولين الأوروبيين واجتماعات المؤسسات الأوروبية، المجلس الأوروبي والمفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي وقد سرّعت هذه الهجمات اعتماد مجموعة من الاتفاقات الأمنية. وعلى رأسها إنشاء سجل بيانات للركاب. قُعد سنوات من النقاش بين الحكومات والبرلمان الأوروبي، فقبل الشواب مباشرة بعد هجمات باريس يوم 13 نوفمبر 2013 وبإلحاح من الحكومات الأوروبية خصوصاً الفرنسية بضرورة اعتماد قاعدة بيانات تحمل معلومات عن المسافرين على متن الرحلات الجوية مع إمكانية الاحتفاظ بها مدة ستة أشهر. ويرى وزير داخلية فرنسا برنارد كازنوف أن الإرهابيين يسافرون على متن الخطوط الداخلية الأوروبية «وعليها تتبع عودتهم لتفادي المخاطر الإرهابية». وفي سياق متصل، قال للجزيرة نت النائب الأوروبي المحافظ تيموتي كيركوب الذي سهر على المفاوضات